أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قياس الأداء المالي

*المراسلة:

mahmoudehbahgy1@gmail.com

جامعة دمنهور

محمود احمد بسيوني الباهجي

الملخص:

يستهدف البحث التعرف على أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قياس الأداء المالي بالتركيز على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وذلك بالتطبيق على مجتمع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والتي قامت بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة التزاماً بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل سنة ٢٠١٥؛ والمطبق بداية من يناير ٢٠١٦؛ وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣. كما توصل الباحث لوجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما يوصي الباحث مستخدمي القوائم المالية الأخذ في الاعتبار معلومات الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل، الدخل الشامل الآخر، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

Abstract

The research aims to study the impact of the comprehensive income disclosure on financial performance by applying to the community of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The total number of the final sample companies reached 70 companies, on which an application study will be conducted using their actual data during the period from 2021 until 2023. Using multiple regression analysis, the results of the research showed that there is a negative and significant relationship between the ratio of comprehensive income and the rate of return on assets, and there is a negative but insignificant relationship between the ratio of comprehensive income and the rate of return on equity.

Keywords: Comprehensive income, other Comprehensive Income, return on assets, return on equity.

١- مقدمة البحث:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة، والتي تفيد قطاع كبير من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويعتبر صافي الدخل حتى وقت قريب هو المصدر الوحيد لتقييم الأداء المالي للشركات، ولكنه فقد أهميته من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وذلك لعدم قدرته على تفسير جميع التغيرات الاقتصادية للشركة (Gazzola & Amelio, 2014; Nugraha, 2024).

وقد أصبح صافي الدخل مقياس غير كافي لقياس الأداء المالي للشركات؛ في ظل ما يشهده العالم من تغيرات في البيئة التنافسية وظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال وتبني مفهوم القيمة العادلة من قبل العديد من المعايير المحاسبية؛ مما أدى لظهور الدخل الشامل باعتباره مقياساً شاملاً للأداء المالي (حسين، ٢٠١١؛ نويجي، ٢٠١٩).

وكان أول ظهور للدخل الشامل بالقوائم المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) (SFAC No.3, 1980) والتي حددت العناصر والخصائص الرئيسية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال (الصايغ، ٢٠١٧)، وقام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) باستبدال (SFAC No.3) بقائمة (SFAC NO.6, 1985) وإدخال مفهوم الدخل الشامل ضمن الإطار المفاهيمي منذ ذلك العام، وتم تعريف الدخل الشامل على أنه "التغير في حقوق الملكية للشركة خلال فترة زمنية، وذلك من خلال المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر ليس لها علاقة بالملاك" (Gazzola & Amelio, 2014)، واتفق هذا التعريف مع ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ومعيار المحاسبة الدولي (١) المعدل (IAS No.1, 2011)، وقد أضاف المعيار المصري النص التالي: "يشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود الأرباح والخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر"، ويعرض ذلك في قائمة منفصلة تسمى قائمة الدخل الشامل (فقرات ٧، ١٠).

وتعتبر قائمة الدخل الشامل من أهم القوائم المالية التي تُقدم لأصحاب المصالح بالشركة رؤية عن الأداء المالي الحالي والمتوقع في المستقبل (شوقي، ٢٠١٨). وأشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تحديثه إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل؛ إلى جانب الإفصاح المناسب عن معلومات حول بنود الدخل الشامل الآخر مطلوب من أجل فهم أفضل لأداء الشركة وتدفقاتها النقدية المستقبلية (Jahmani et al., 2017; Anderson et al, 2023).

وقد قامت الدراسات السابقة (Marchini & D'Este, 2015; Acar & Karacaer, 2017; bradović & Karapavlović, 2017; Jaarat, 2017; Sajnóg, 2017; Warzocha, 2018; الرويضان, ٢٠١٥؛ عاشور، ٢٠١٧؛ يونس، ٢٠١٧؛ خميس، ٢٠١٨؛ مسلم، ٢٠١٨) باختبار العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي للشركات، وتوصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات (مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية). علاوة على كون الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل لقياس الأداء المالي للشركات، ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر جيد للأداء المالي والربحية.

وعلى النقيض؛ توصلت دراسات أخرى (Saeedi, 2008; Dastgir & velashani, 2008; Obradović & Karapavlović, 2017; Ngmenipuo & Issah, 2015) إلى أن الدخل الشامل ليس له تأثير على الأداء المالي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول المحسوبة باستخدام صافي الدخل والمعدلات المحسوبة باستخدام الدخل الشامل.

٢- مشكلة البحث:

في ظل الاهتمام المستمر من قبل الهيئات المهنية المحاسبية بالدخل الشامل؛ كان لابد من إصدار أو القيام ببعض التعديلات بالمعايير المحاسبية المصرية حتى تتماشى مع المعايير الدولية وتقليل الفروق بين المعايير المصرية والمعايير الدولية. ونظراً لتوسع الشركات خارج أنشطتها التشغيلية؛ وما يترتب على ذلك من أرباح وخسائر؛ والتي قد تقوم الإدارة بإخفائها بحجة أنها غير متكررة وليس لها علاقة بالأنشطة التشغيلية للشركة؛ على الرغم من تأثيرها على التزاماتها وحقوق الملكية لها وأيضاً على وضعها المالي، فكان لا بد من تحديد أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قياس الأداء المالي (التمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)

ويمكن تلخيص مشكله البحث في شكل الأسئلة التالية:

- ١- ما هو الدخل الشامل؟ وكيفية الإفصاح عن الدخل الشامل؟
- ٢- ما هو تأثير قيم الدخل الشامل على العائد على الأصول ROA؟
- ٣- ما هو تأثير قيم الدخل الشامل على العائد على حقوق الملكية ROE؟

٣- أهداف البحث:

يستهدف البحث التعرف على أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الأداء المالي (بالتركيز على معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وذلك بالتطبيق على مجتمع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، والتي قامت بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة؛ التزاماً بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل سنة ٢٠١٥؛ والمطبق بداية من يناير ٢٠١٦؛ وذلك خلال الفترة من نهاية ٢٠٢١ حتى نهاية ٢٠٢٣.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث أكاديمياً من الاهتمام المتزايد بالدخل الشامل وبنوده سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي، وخاصة بعد إصدار معايير المحاسبة المصرية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، ولقد تناول المعيار الأول منها "عرض القوائم المالية" تعريف الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الآخر، وكيفية الإفصاح عن الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر.

وتطبيقياً يعتبر البحث مهماً لأنه يسعى إلى اختبار أثر إفصاح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية عن الدخل الشامل -من خلال قائمة منفصلة خاصة بالدخل الشامل التزاماً بالمعيار المحاسبي الأول بداية من ٢٠١٦- على الأداء المالي (والمتمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية).

٥- حدود البحث:

يقتصر البحث على الشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، والتي يتم تداول أسهمها بانتظام، وتتضمن قوائمها المالية قائمة منفصلة للدخل الشامل تعرض فيها عناصر الدخل الشامل الآخر. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك البنوك وشركات التأمين، لما لهذه الشركات من مجالات وطبيعة عمل خاصة، فضلاً عن استبعاد الشركات التي لم تفصح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل الشامل، والشركات التي تعرض قوائمها المالية بعملة أجنبية بخلاف الجنيه المصري.

٦- خطة البحث:

بُناءً على مشكلة البحث، وفي ضوء حدوده؛ سيتم استكمال ما تبقى من البحث على النحو التالي:

١-٦ الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض.

١-١-٦ ماهية الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر.

٢-١-٦ أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الأداء المالي.

٢-٦ الدراسة التطبيقية.

٣-٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١-٦-١ الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض:

١-١-٦ ماهية الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر:

يعتبر الدخل الشامل توسع للدخل الاعتيادي، حيث يعرض الدخل الشامل الناتج من العمليات التشغيلية وغير التشغيلية شريطة أن تكون تلك الأحداث تؤثر على المنافع الاقتصادية للشركة سواء في صورة زيادة أو انخفاض لتلك المنافع (عاشور، ٢٠١٧).

وتم تعريف الدخل الشامل بقائمة المفاهيم (SFAC No.6, 1985) على أنه "التغير في حقوق الملكية للشركة خلال فتره زمنية، وذلك من خلال المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر ليس لها علاقة بالملك"، أما معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٣٠) عرّف الدخل الشامل على أنه "هو الدخل الذي يتضمن بنود صافي الدخل بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخر". وعلى

الرغم أن الدخل الشامل قد يعد مقياساً كاملاً للدخل ويقدم صوراً أفضل للأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الشركة في الفترة المحاسبية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعترف بأهمية قائمة الدخل ويلزم الشركات بالمحافظة على هذه القائمة (Gazzola & Amelio, 2014).

وفيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعامي ٢٠١٥، ٢٠١٩؛ جاء في معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١) المعروف باسم "عرض القوائم المالية"؛ والذي يعد ترجمة للمعيار المحاسبي الدولي المناظر IAS No.1؛ تعريف إجمالي الدخل الشامل على أنه "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه"، ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. ويعرف المعيار السابق ذكره الدخل الشامل الآخر بأنه يشمل بنود الدخل والمصرف، بما في ذلك تسويات إعادة التوبيب^(١) والتي لا يعترف بها في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى (فقرة ٧).

ويخلص الباحث مما سبق اتفاق جميع الهيئات المهنية والدراسات السابقة على تعريف الدخل الشامل بأنه التغير في حقوق الملكية للشركة خلال فترة زمنية وذلك ناتج عن عمليات وأحداث ناتجة عن نشاط الشركة وليس له علاقة بملاكها، بحيث أنه يشمل كافة بنود الإيرادات والمصروفات سواء كانت مستمرة أو لا.

وأتاح معيار (SFAS No.130, 1997) ثلاثة نماذج للإفصاح عن الدخل الشامل الآخر: الأول/ قائمة واحدة تضم صافي الدخل والدخل الشامل الآخر، الثاني/ قائمة منفصلة للدخل الشامل تبدأ بصافي الدخل وتنتهي بالدخل الشامل، الثالث/ إدراجه في قائمة التغير في حقوق الملكية (Marchini & D'Este, 2015).

٦-٢ أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قياس الأداء المالي

يتمثل الهدف الرئيسي من الأداء المالي في معرفة تطورات الأداء للشركة، والقيام بمقارنة الخطط التي تم وضعها من قبل مع النتائج الحالية التي تم الوصول إليها؛ لمعرفة هل تم تحقيق أهداف الشركة وتحقيق أكبر عائد من استغلال الموارد المتاحة للشركة، وكذلك تحليل أنشطة الشركة والتعرف على أماكن الخلل وأسباب وجودها والعمل على معالجتها، ويقدم الأداء المالي أيضاً المعلومات الهامة لمتخذي القرار حول وضع الشركة الماضي والحالي، بحيث أن يزود تقييم الأداء المالي الشركة بالتغذية العكسية؛ والتي تكون أساساً في صياغة إستراتيجيتها ووضع الخطط المستقبلية (Günther, 2015؛ الرفاعي، ٢٠١٢؛ مسلم، ٢٠١٨). أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في التحديث الأخير له إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل إلى جانب الإفصاح المناسب عن

(١) تسويات إعادة التوبيب تعرف بأنها المبالغ التي يعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) في الفترة الحالية والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية أو الفترات السابقة (معيار المحاسبة المصري رقم (١))

المعلومات الأخرى بالقوائم المالية قد يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية (Jahmani et al., 2017).

هناك أنواع عديدة من النسب المالية؛ والتي تحتسب من خلال البيانات المتوفرة في القوائم المالية منها: نسب السيولة، ونسب النشاط، ونسب الربحية، ونسب المديونية (الرفع المالي)، ونسب السوق. وتعتبر النسب المالية عن مدى نجاح الشركة خلال فترة زمنية، وتفسر ما إذا كان مقدار مصروفاتها مقارنة بالإيرادات من المبيعات معقول، ومدى تحقيق الشركة للأرباح سواء متوسط أو عالي، ومعرفة استخدام الأصول بشكل كفاء، والتحقق من تزايد النمو في حقوق الملكية بشكل مُرضي. وحتى يتم الاستفادة من النسب المالية بشكل فعال؛ يجب مقارنتها بنتائج أخرى لنفس الشركة على مدى فترات متعاقبة أو بمقارنتها مع شركات أخرى لها نفس الأنشطة التشغيلية (أحمد، ٢٠١٢؛ مسلم، ٢٠١٨).

معدل العائد على الأصول:

يعتبر العائد على الأصول مؤشراً للربحية ومقياس للأداء المالي للشركة، ويعبر عن كيفية استغلال الشركة للأصول التي تملكها وكفاءة الإدارة في توليد الأرباح من مجموع الأصول المتاحة لتوليد أقصى ربح ممكن، وأيضاً يوضح العلاقة بين ربح الشركة وإجمالي أصولها، ويفسر ويوضح ربح كل جنيه مستثمر في الأصول، ويمكن حسابه عن طريق قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول بالمعادلة التالية (أحمد، ٢٠١٢؛ مسلم، ٢٠١٨):

$$\text{معدل العائد على الأصول (الاستثمار)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}$$

كما يمكن قياس معدل العائد على الأصول أيضاً عن طريق حاصل ضرب معدل دوران الأصول في نسبة هامش صافي الربح، علماً بأن نسبة هامش الربح تساوي صافي الربح مقسوماً على المبيعات، ويقاس الربح الذي تم تحقيقه من كل جنيه مبيعات وذلك بعد طرح جميع المصروفات، بينما معدل دوران الأصول يساوي حاصل قسمة المبيعات على إجمالي الأصول، وهي توضح كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، ويعد ذلك مؤشراً لمدى تحقيق الشركة مبيعات تتناسب مع استثماراتها. فإذا كان حجم المبيعات ضئيل أو غير مناسب لحجم الاستثمارات؛ فسوف تلجأ الشركة إلى طريقتين؛ إما تقليل الأصول أو زيادة حجم المبيعات أو كليهما، وذلك للحصول على نتيجة أفضل بالنسبة لمعدل دوران الأصول (Gibson, 2009؛ أحمد، ٢٠١٢)، ويمكن القياس بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{هامش صافي الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات) × (المبيعات ÷ صافي الأصول)

العائد على حقوق الملكية:

يُعد العائد على حقوق الملكية مؤشراً للربحية وأحد أهم مقاييس النسب المالية ومقياس للأداء المالي للشركة، وغالباً ما يقال عنه أنه الأم لجميع النسب أو النسبة النهائية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، فهو يعبر عن قيمة العائد الذي تحققه الإدارة من كل جنيه مستثمر من

حملة الأسهم في أنشطة الشركة، ويعبر أيضاً عن العائد الذي يحققه أموال المساهمين التي تم استثمارها. ويوضح هذا المؤشر ما إذا كان الدخل المحقق يتناسب مع قيمة أموال المساهمين، وعليه يقوم المستثمرين باتخاذ القرار بالاستمرار في النشاط أم لا، وكلما انخفضت النسبة كلما كان ذلك مؤشراً سلبياً لأداء الشركة (أحمد، ٢٠١٢؛ Gazzola & Amelio, 2014).

كما يعتبر العائد على حقوق الملكية للدخل الشامل ROE-CI نسبة مقتبسة من العائد على حقوق الملكية التقليدي ROE، ويشبهه كثيراً باستثناء أن الدخل الشامل المفصّل عنها في قائمة الدخل الشامل يحل محل صافي الدخل في البسط (Gazzola & Amelio, 2014). ويمكن حساب العائد على حقوق الملكية عن طريق قسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية بالمعادلة التالية (أحمد، ٢٠١٢):

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي حقوق الملكية

وأيضاً يمكن قياس معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق صيغة ديونوت، ويساوي حاصل ضرب هامش الربح ونسبه دوران إجمالي الأصول ومضاعف حقوق الملكية (Gazzola & Amelio, 2014) كما بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = هامش الربح × معدل دوران الأصول × مضاعف حقوق الملكية
مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية

يستخدم تحليل DuPont لقياس أداء الشركة ويبين التغيرات التي حدثت بالشركة، وهل هذه التغيرات جيدة للشركة أم سيئة. يعتمد تحليل DuPont بشكل أساسي على نسبة العائد على حقوق الملكية ROE. ويحول تحليل DuPont نسبة العائد على حقوق الملكية إلى ثلاث نسب وهي: هامش / حافة صافي الربح، معدل دوران الأصول، والرافعة المالية (نسبة القروض إلى حقوق الملكية).

معدل العائد على حقوق الملكية = هامش صافي الربح × معدل دوران الأصول × الرافعة المالية

وقد استخدمت الدراسات (Gazzola & Amelio, 2014; Marchini & D'Este, 2015; Ngmenipuo & Issah, 2015) حديثاً الدخل الشامل لقياس الأداء المالي، واعتبار صافي الدخل ليس المؤشر الوحيد المفيد لتقييم الأداء، فقد اعتبر واضعي المعايير صافي الدخل مقياس غير كافٍ وربما عديم الفائدة وفقد أهميته، واكتسب الدخل الشامل مكانة كبيرة خاصة عند الملاك. ويُبرز اقتراح مجلسي IASB & FASB عام ٢٠٠٨ مذكرة مناقشة لوضع مخطط واحد لقائمة الدخل (قائمة دخل شامل واحدة)؛ يكون فيه صافي الدخل مجرد نتيجة بسيطة مقارنة بإجمالي الدخل الشامل؛ توجّه واضعي المعايير إلى اعتبار الدخل الشامل الآخر OCI وإجمالي الدخل الشامل مقاييس رئيسية لتقييم الأداء، على حساب صافي الدخل الشائع الاستخدام،

حيث يوفر OCI معلومات أكثر عن صافي الدخل، وبالتالي قبول أن أداء الأعمال لا يقتصر فقط على الأداء تحت سيطرة الإدارة (Gazzol & Amelio, 2014).

وتعتبر معدل العائد على حقوق الملكية المستند للدخل الشامل ROE CI نسب مقترحة مقتبسة من المعدل ROE التقليدي، فيما عدا أن الدخل الشامل (الذي يعادل مجموع صافي الدخل بقائمة الدخل والمكاسب والخسائر غير المحققة والمعترف بها في الدخل الشامل الآخر) يحل محل صافي الربح في البسط بالمعادلة التالية:

$$ROE\ CI = \text{إجمالي الدخل الشامل بعد الضريبة CI} \div \text{إجمالي حقوق الملكية E}$$

ونظراً لأن الدخل الشامل يتضمن صافي الدخل، فإن الفروق في رقمي الدخل ناتجة عن بنود الدخل الشامل الآخر. وتعتبر النسبة الأعلى أفضل لأنها تعني أن الربحية الشاملة أعلى كنسبة من حقوق الملكية. يشير الفرق الكبير بين معدلي ROE & ROE CI إلى وجود قدر كبير من المكاسب أو الخسائر غير المحققة والتي بدورها قد تكشف عن تعرض الشركة لمخاطر كبيرة في العملات أو أسعار الفائدة أو التزامات المعاشات التقاعدية أو المشتقات أو غيرها (Gazzol & Amelio, 2014; Marchini & D'Este, 2015).

ويخلص الباحث إلى إمكانية قياس الأداء المالي للشركة باستخدام معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ استناداً لإجمالي الدخل الشامل بدلاً من صافي الدخل، عن طريق استبدال بسط المعدل (صافي الدخل) بإجمالي الدخل الشامل، وذلك حتى يمكن أخذ نظرة شاملة عند قياس أداء الشركة واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل بدلاً من الاعتماد فقط على صافي الدخل.

الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الدخل الشامل ومقياسي الأداء المالي (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) واشتقاق فرضي البحث الأول والثاني:

عند تحليل القوائم المالية؛ يواجه أصحاب المصالح بنود الدخل الشامل الآخر، وهي من المعلومات المالية التي تمثل مخرجات نظام المحاسبة، ولكن طبيعة ومقدار الدخل الشامل الآخر (غير متكررة، عرضية وغير عادية)، تجعل مهمة اتخاذ أصحاب المصالح للقرارات بالاعتماد عليها مهمة صعبة للغاية (Jaarat, 2017).

ولذلك قامت العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين الدخل الشامل وقياس الأداء المالي للشركات، وتوصلت بعض الدراسات (Athori et al., 2023; Biddle & Choia, 2006; Kanagaretnam et al, 2009; Agostini, 2014; Gazzola & Amelio, 2014; Marchini & D'Este, 2015; Acar & Karacaer, 2017; Bradović & Karapavlović. 2017; Jaarat, 2017; Sajnog, 2017⁽²⁾; Warzocha, 2018; الرويضان, 2017؛ عاشور, 2017؛ يونس,

(2) اختبرت دراسة (Jaarat, 2017) ١٦ بنكاً أردنياً خلال الفترة 2009-2017، واختبر (Sajnog, 2017) كل بنوك وارسو ببولندا في الفترة 2009-2017، أما (مسلم, 2018) فقد اختبر ١٣ بنكاً أردنياً خلال الفترة 2012-2017. وبالنسبة لدراسة (Gazzola & Amelio, 2014) اختبرت ١١ شركة خلال الفترة 2010-2012، بينما

٢٠١٧؛ خميس، ٢٠١٨؛ مسلم، ٢٠١٨^(٣)) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل على الأداء المالي للشركات (مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، وقدرته على قياس الأداء المالي للشركات. علاوة على كون الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل لقياس الأداء المالي للشركات، ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر جيد للأداء المالي ومؤشراً للربحية، كما يبين كفاءة الشركات في إدارة أصولها بشكل فعال.

وعلى النقيض؛ توصلت بعض الدراسات الأخرى (Saeedi, 2008; Dastgir & velashani, 2008; Obradović & Karapavlović, 2017; Ngmenipuo & Issah, 2015; 2008) إلى أن الدخل الشامل ليس له تأثير على الأداء المالي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول المحسوبة باستخدام صافي الدخل والمعدلات المحسوبة باستخدام الدخل الشامل، وعدم تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل في تلخيص أداء الشركات. علاوة على عدم توفير الدخل الشامل الآخر معلومات إضافية.

وقد توصلت دراسة (Fernández & Carro-Arana, 2010) بعد تقييم تأثير الدخل الشامل على العائد على حقوق الملكية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ لعينة تتكون من ٣٥ شركة إسبانية، توصلت إلى أنه بالنسبة للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) تفوق معدل العائد على حقوق الملكية المحسوب على أساس صافي الدخل ROE-NI على ذلك المعدل المحسوب على أساس الدخل الشامل (ROE-CI) لكل الشركات. بينما في عام ٢٠٠٥؛ تفوق المعدل المحسوب على أساس الدخل الشامل ROE-CI بشكل ملحوظ ذلك المعدل المحسوب على أساس صافي الدخل-ROE NI، أما في عام ٢٠٠٨؛ سجل ROE-CI انخفاضاً مدهلاً، بمعنى تأثير الأزمة المالية على ROE-CI بطريقة سلبية للغاية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعارض نتائج الدراسات بشأن اختبار العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي، واتفق البعض على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل على الأداء المالي (مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، وقدرته على قياس الأداء المالي. علاوة على كون الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل لقياس الأداء المالي. بينما تعارضت هذه النتائج مع دراسات أخرى توصلت إلى أن الدخل الشامل ليس له تأثير على الأداء المالي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول المحسوبة باستخدام صافي الدخل والمعدلات المحسوبة باستخدام الدخل الشامل، وعدم تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل.

اختبر (Marchini & D'Este, 2015) ٢٢٤ شركة ببورصة ميلان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، وتم إجراء الدراساتين في إيطاليا والتشيك.

(٣) اختبرت دراسة (عاشور، ٢٠١٧) ٦٢ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، بينما اختبرت دراسة (يونس، ٢٠١٧) ٦٠ شركة مصرية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥، كما اختبرت دراسة (خميس، ٢٠١٨) ٦٠ شركة مصرية خلال عام ٢٠١٦.

ومما سبق يمكننا اشتقاق الفروض البحثية الأول والثاني على النحو التالي:
فرض البحث الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الدخل الشامل على معدل العائد على الأصول ROA.

فرض البحث الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الدخل الشامل على معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

٦-٢- الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث السابق اشتقاقها، لتحديد مدى تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على الأداء المالي (متمثلاً في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وذلك في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٣.

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التي أفصحت عن الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة باسم قائمة الدخل الشامل، ولحصر كافة الشركات المصرية المدرجة. كما قام الباحث بالحصول على القوائم المالية السنوية لعدد من الشركات المصرية في الفترة من نهاية عام ٢٠٢١ حتى نهاية عام ٢٠٢٣ من شركة مصر لنشر المعلومات EGID كمصدر رسمي للمعلومات المالية عن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. وبناءً عليه بلغ عدد شركات مجتمع البحث ١١٥ شركة (٣٤٥ مشاهدة سنوية).

بعد الاستبادات السابقة، وصل إجمالي عدد شركات العينة النهائي إلى ٧٠ شركة (٢١٠ مشاهدة سنوية) سوف يتم إجراء الدراسة التطبيقية عليها باستخدام بياناتها الفعلية.

المتغيرات التابعة:

استناداً لفروض البحث السابقة، سيتم تطوير أربعة نماذج مختلفة تتضمن أربعة متغيرات تابعة نعرضها على التوالي:

١- **معدل العائد على الأصول؛** وهو يعادل ناتج قسمة صافي الربح بعد الضريبة (من قائمة الأرباح والخسائر) على إجمالي الأصول (من قائمة المركز المالي) طبقاً لدراسات (Özcan, 2015؛ مسلم، ٢٠١٨)، وسيستخدم في نموذج البحث الأول.

٢- **معدل العائد على حقوق الملكية؛** وهو يعادل ناتج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية (من قائمة المركز المالي) طبقاً لدراسات (Özcan, 2015؛ مسلم، ٢٠١٨)، وسيستخدم في نموذج البحث الثاني.

المتغيرات المستقلة:

١- **نسبة إجمالي الدخل الشامل إلى صافي الدخل،** ويتم الحصول على هذه القيمة بقسمة إجمالي الدخل الشامل على صافي الدخل بعد الضريبة، ويحسب إجمالي الدخل الشامل بمجموع صافي

الربح بعد الضريبة ومجموع قيم بنود الدخل الشامل الآخر، طبقاً لدراسة (Acar & Karakaer, 2017)، وسيستخدم في نموذجي البحث الأول والثاني.

٢- إجمالي الدخل الشامل للعام الحالي: ونحصل على هذه القيمة من قائمة الدخل الشامل المقررة، وذلك طبقاً لدراسة (صالح وآخرون، ٢٠١٩)، وسيستخدم في نموذجي البحث الثالث والرابع.

المتغيرات الرقابية:

ولتحقيق هدف البحث، يجب إدراج متغيرات تؤثر على المتغيرات التابعة لكنها ليست محل الدراسة، ومن ثم المتغيرات الرقابية على النحو التالي:

١- حجم الشركة: يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول وفقاً للدراسات (Mule et al, 2015، الشطناوى، ٢٠١٨؛ شوقي، ٢٠١٨)، وسيستخدم في جميع نماذج البحث.

٢- معدل الرفع المالي: تقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول وفقاً لدراسات (Mule et al, 2015، الشطناوى، ٢٠١٨؛ شوقي، ٢٠١٨؛ البلوى، ٢٠١٩)، وسيستخدم في جميع نماذج البحث.

٣- صافي الربح بعد الضريبة للعام السابق: وهي رصيد صافي الربح بعد الضريبة في قائمة الأرباح والخسائر وفقاً لدراسات (Atwood et al, 2011; Bratten et al, 2016)، صالح وآخرون، ٢٠١٩)، وسيستخدم في نموذجي البحث الثالث والرابع.

تحقيقاً لهدف البحث، تم إجراء البحث التطبيقية من خلال الاستناد على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات العينة.

وتم فحص القوائم المالية لشركات العينة للحصول على قيم متغيرات النموذج التابعة والمستقلة، حيث تم حساب المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) من قوائم المركز المالي والأرباح والخسائر للشركات، وبشأن المتغيرات المستقلة؛ تم حساب نسبة الدخل الشامل إلى صافي الدخل من قائمة الدخل الشامل، واستخراج رصيد الدخل الشامل للعام السابق من نفس القائمة. أما المتغيرات الرقابية؛ مثل صافي الدخل لفترة سابقة من قائمة الدخل، وتم حساب حجم الشركة والرفع المالي من قائمة المركز المالي.

وبمجرد الحصول على البيانات السابقة، تم وضع هذه البيانات في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel تمهيداً لإجراء الاختبار والتحليل الإحصائي

٦-١-٢- النموذج الإحصائي المستخدم للاختبار فروض البحث:

لاختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الأداء المالي والتنبؤ بالمستقبل؛ تم استخدام أربعة نماذج انحدار متعدد على النحو التالي:

أ- نموذج الانحدار المتعدد الأول: بشأن اختبار العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي (متمثلاً في معدل العائد على الأصول)، وذلك استناداً للدراسات السابقة (Özcan, 2015)، مسلم، (٢٠١٨):

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_i$$

حيث المتغير التابع:

• $Return\ on\ Assets = ROA_{it}$ = معدل العائد على الأصول ويساوي نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول لشركة i لسنة t .

المتغير المستقل:

• $Comprehensive\ Income\ rate = CI_{it}$ = نسبة إجمالي الدخل الشامل إلى صافي الدخل لشركة i في نهاية سنة t .

المتغيرات الرقابية:

- $SIZE_{it}$ = حجم الشركة أو اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لشركة i في نهاية سنة t .
- $Leverage = LEV_{it}$ = معدل الرفع المالي أو نسبة إجمالي الالتزامات لإجمالي الأصول لشركة i في سنة t .
- α = الجزء المقطوع من المحور الرأسي، ويعكس المتغير التابع في حالة انعدام قيم المتغيرات المستقلة.
- β = معاملات الانحدار، ويعكس مقدار التغير في معدل العائد على الأصول إذا تغيرت قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة.
- ε = هو الخطأ العشوائي.

تم إدخال كافة المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار الأول لاختبار مدى تأثيرها وتفسيرها للتغير في المتغير التابع. وللتأكد من صلاحية نتائج الانحدار، قام الباحث أولاً بالتحقق من صحة افتراضات نماذج الانحدار مثل التوزيع الطبيعي normality، الخطئية linearity، عدم الارتباط الذاتي auto-correlation بين حدود الخطأ العشوائي random errors، الازدواج الخطي/الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة multicollinearity، الارتباط الذاتي الخاص بالسلاسل الزمنية time series، وعدم تجانس تباين الخطأ العشوائي heteroscedasticity، على النحو التالي:

لاختبار مدى إتباع بيانات المتغير التابع للتوزيع الطبيعي، قام الباحث بعمل اختبار Kolmogrov-Smirnov للتأكد من إتباع المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي، حيث يقوم باختبار فرض العدم القائل بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع

الطبيعي ضد الفرض البديل بأن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي. وتبين من نتيجة الاختبار أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig بلغ قيمة (0,000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي، وتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

تحليل الاعتدالية Test of Normality

MShapiro-wilk			Kolmogrov-Smirnov			
F Sig						
مستوى الدلالة الإحصائية	Df	قيمة إحصائية الاختبار	مستوى الدلالة الإحصائية	df	قيمة إحصائية الاختبار	
.000	210	0.949	.000	210	0.124	ROA

وفي هذه الحالة نقوم بعمل بعض التحويلات (لوغاريتمية أو أسية أو جذر تربيعي أو تكعيبية) على المتغيرات حتى يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية. فقد قام الباحث بعمل **تحويلة لوغاريتمية** للمتغير التابع، ثم عمل اختبار الاعتدالية-Kolmogrov-Smirnov مرة أخرى، وتبين من نتيجة الاختبار أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig بلغ (0,20) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وهذا يعني قبول فرض العدم بأن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي؛ كما بالجدول التالي:

تحليل الاعتدالية Test of Normality

MShapiro-wilk			Kolmogrov-Smirnov			
مستوى الدلالة الإحصائية	df	قيمة إحصائية	مستوى الدلالة الإحصائية	Df	قيمة إحصائية	
.035	167	0.983	.200	167	0.049	LogROA

كما قام الباحث برسم^(٤) الاحتمال الطبيعي normal probability plot بين الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع للبواقي المعياريةobserved & expected cumulative، ووجد أن النقاط تقع على مسافة قريبة من الخط، وهذا يدل على أن توزيع الخطأ العشوائي والمتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي (صالح وآخرون، ٢٠١٩).

ويعتبر نموذج الانحدار المتعدد معنوياً إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٥٪، حيث أشارت قيمة P-value للنموذج بأن مستوى معنوية النموذج بلغت ٠,٠٠٠ أي أقل من ٥٪، مما دفع الباحث لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. ويشير ذلك إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغت قيمة اختبار F (٨,٣٣٩)، ويتضح ذلك من الجدول التالي تحليل التباين ANOVA التالي:

(٤) رسم الاحتمال الطبيعي موجود بملحق نتائج اختبار الانحدار المتعدد.

تحليل التباين (ANOVA)

Sig	F	Mean square	df	Sum of squares	Model
0.000	8.339	7.250	3	21.751	Regression
		0.869	163	141718	Residual
			166	163.469	Total

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار^(٥) Durbin-Watson. وظهرت قيمة إحصائية Durbin-Watson في الجدول التالي:

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.386	0.93243	0.117	0.133	0.365	1

ويتضح من الجدول السابق أن إحصائية Durbin-Watson بلغت ١,٣٨٦ حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر- ٤؛ مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وكما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد R^2 adj بلغت ٠,١١٧، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ١١,٧٪ من التغير في المتغير التابع، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

وفيما يتعلق بالازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم تحديد معامل تضخم التباين^(٦) VIF كما في الجدول التالي:

VIF	P	T	CoefStDev	Predictor	
	0.000	-4.065	1.027	-4.176	Constant
1.003	0.001	-3.415	0.008	-0.027	Cir
1.206	0.140	1.482	0.050	0.074	SIZE
1.204	0.000	-3.613	0.344	-1.244	LEV

ويتضح من الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة ذو قيمة أقل من ١٠، مما يعني أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

وبما أن نموذج البحث يطبق على بيانات لسلسلة زمنية عبر قطاعات مختلفة-cross sectional time series data set على مدار ثلاث سنوات لعدد ٧٠ شركة (أي ٢١٠ مشاهدة)؛ تسبب بيانات السلسلة الزمنية مشكلة الارتباط التلقائي/ الذاتي^(٧) autocorrelation، أما البيانات

(٥) إحصائية Durbin-Watson هي اختبار إحصائي يستخدم لاكتشاف مدى وجود ارتباط ذاتي في البواقي أو حدود الخطأ العشوائي من تحليل الانحدار، (Practical Nonparametric Statistics Book by W. J. Conover, 1971).

(٦) VIF; Variance Inflation Factor

(٧) مشكلة autocorrelation هي مشكلة خاصة بانحدار بيانات السلسلة الزمنية لأن الأخطاء تتراكم على مدار الوقت، أما مشكلة heteroscedasticity هي مشكلة خاصة ببيانات من قطاعات مختلفة لأن البيانات تخرج

المجموعة من قطاعات مختلفة فتسبب مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي heteroscedasticity. ولعلاج مشكلتي autocorrelation, heteroscedasticity؛ تم رسم الشكل الانتشاري للبواقي المعيارية standardized residual scatter على المحور الرأسي مع القيمة التنبؤية للمتغير التابع على المحور الأفقي، وتبين أن البيانات تنتشر حول الخط الأفقي الذي يمر بمتوسط البواقي المعيارية التي تساوى صفر، وهذا يدل على ثبات تباين الخطأ العشوائي، كما أن توزيع النقاط بشكل عشوائي يدل على وجود حالة من استقلال الخطأ العشوائي؛ أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح مما سبق أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي بعد عمل تحويله للمتغير التابع، ويحقق افتراض الاعتدالية، والنموذج معنوي؛ بمعنى أن المتغيرات المستقلة تؤثر على التابع، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة (الازدواج الخطي)، وتم تفادي مشكلتي الارتباط الذاتي الخاص بالسلاسل الزمنية وعدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

ب- نموذج الانحدار المتعدد الثاني: بشأن اختبار العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي (متمثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية)، وذلك استناداً للدراسات السابقة (Ozcan, 2015)، مسلم، ٢٠١٨):

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_i$$

حيث المتغير التابع:

Return on Equity = ROE_{it} = معدل العائد على حقوق الملكية ويساوي نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية لشركة i لسنة t.

تعريف باقي المتغيرات كما سبق ذكرها.

وللتحقق من صحة افتراضات نموذج الانحدار الثاني؛ واختبار مدى إتباع بيانات المتغير التابع للتوزيع الطبيعي، قام الباحث بعمل اختبار Kolmogrov-Smirnov للتأكد من إتباع المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي، حيث يقوم باختبار فرض العدم القائل بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرض البديل. وتبين من نتيجة الاختبار أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig بلغ قيمة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٥٪)، وهذا يعني قبول الفرض البديل بأن المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي، وتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

عن افتراضات الفروق الثابتة للانحدار constant variances assumptions والتي تسبب الأخطاء المعيارية المعتادة مثل إحصائيات F، t.

تحليل الاعتدالية Test of Normality

MShapiro-wilk			Kolmogrov-Smirnov			
مستوى الدلالة	df	قيمة إحصائية	مستوى الدلالة	df	قيمة إحصائية	
.000	210	0.217	.000	210	0.363	ROE

وفي هذه الحالة نقوم بعمل بعض التحويلات (لوغاريتمية أو أسية أو جذر تربيعي أو تكعيبية أو ترتيب الحالات وعمل تحويلية Inverse DF) على المتغيرات حتى يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية. فقد قام الباحث بترتيب الحالات وعمل تحويلية Inverse DF للمتغير التابع - لأن استخدام باقي التحويلات لم تسفر عن اعتدالية التوزيع، ثم عمل اختبار الاعتدالية Kolmogrov-Smirnov مرة أخرى، وتبين من نتيجة الاختبار أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig بلغ (٠,٢٠) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪)، وهذا يعني قبول فرض العدم بأن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي؛ كما بالجدول التالي:

تحليل الاعتدالية Test of Normality

MShapiro-wilk			Kolmogrov-Smirnov			
مستوى الدلالة	df	قيمة إحصائية	مستوى	df	قيمة	
1.000	209	0.999	.200	209	0.007	ROE_rank_df

كما قام الباحث برسم^(٨) الاحتمال الطبيعي normal probability plot بين الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع للبواقي المعيارية observed & expected cumulative، ووجد أن النقاط تقع على مسافة قريبة من الخط، وهذا يدل على أن توزيع الخطأ العشوائي والمتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي.

ويعتبر نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٥٪، ٩٩٪، حيث أشارت قيمة P-value للنموذج بأن مستوى معنوية النموذج بلغت ٠,٢٦٠، أي أكبر من ٥٪، ١٪، مما دفع الباحث لقبول فرض العدم القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ورفض الفرض البديل. ويشير ذلك إلى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة (منها نسبة الدخل الشامل) والمتغير التابع (معدل ROE)، كما بلغت قيمة اختبار F (١,٣٤٧)، ويتضح ذلك تحليل التباين ANOVA التالي:

(٨) رسم الاحتمال الطبيعي موجود بملحق نتائج اختبار الانحدار المتعدد.

تحليل التباين (ANOVA)

Sig	F	Mean square	df	Sum of squares	Model
0.260	1.347	1.289	3	3.866	Regression
		0.956	205	196.069	Residual
			208	199.935	Total

وبشأن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، تم إجراء اختبار Durbin-Watson. وظهرت قيمة إحصائية Durbin-Watson في الجدول التالي:

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.364	0.97797	0.005	0.019	0.139	1

ويتضح من الجدول السابق أن إحصائية Durbin-Watson بلغت ١,٣٦٤ حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر- ٤؛ مما يعني أن حدود الخطأ العشوائي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وكما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد R^2 adj بلغت ٠,٠٠٥، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى نسبة ٠,٥٪ من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج.

وفيما يتعلق بالازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم تحديد معامل تضخم التباين VIF كما في الجدول التالي:

VIF	P	T	CoefStDev	Predictor	
	0.205	-1.270	0.880	-1.117	Constant
1.003	0.397	-0.849	0.008	-0.007	Cir
1.143	0.291	1.059	0.042	0.045	SIZE
1.141	0.286	1.069	0.267	0.286	LEV

ويتضح من الجدول السابق أن معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة ذو قيمه أقل من ١٠، مما يعني أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

لعلاج مشكلتي *autocorrelation, heteroscedasticity*؛ تم رسم الشكل الانتشاري للبوابي المعيارية على المحور الرأسي مع القيمة التنبؤية للمتغير التابع على المحور الأفقي، وتبين أن البيانات تنتشر حول الخط الأفقي الذي يمر بمتوسط البوابي المعيارية التي تساوي صفر، وهذا يدل على ثبات تباين الخطأ العشوائي، كما أن توزيع النقاط بشكل عشوائي يدل على وجود حالة من استقلال الخطأ العشوائي؛ أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح مما سبق أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي بعد عمل تحويلة للمتغير التابع، ويحقق افتراض الاعتدالية، لكنه غير معنوي؛ بمعنى عدم تأثير المتغيرات المستقلة على التابع، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات

المستقلة (الازدواج الخطي)، وتم تفادي مشكلتي الارتباط الذاتي الخاص بالسلاسل الزمنية وعدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

٦-٢-٢- نتائج الدراسة التطبيقية:

بعد الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، ولتحقيق الهدف منها واختبار فروض البحث، استخدم الباحث تحليل التباين ANOVA من خلال اختبار (F)، وإجراء اختبار-Durbin Watson، وتحديد معالم التباين. وسوف يستخدم الباحث بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البحث، ومعامل الارتباط لبيرسون لتوضيح درجة الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، لاختبار مدى صحة الفرض ومدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة ككل والمتغير التابع عند مستوى معنوية (٩) ٥٪ وذلك لكل نموذج على حده على النحو التالي:

أ- نتائج اختبار نموذج البحث الأول^(١٠) (العلاقة بين الدخل الشامل ومعدل logROA):

تتضمن نتائج اختبار النموذج الأول بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البحث، ومصفوفة الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

- الإحصاءات الوصفية لنموذج البحث الأول:

يوضح الجدول رقم (٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث عن فترة البحث. مع ملاحظة أن حجم العينة N أصبح ٢١٠ مفردة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.18.

بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المتغير
0.99235	-3.2730	167	LogROA
9.0145	1.99777	167	CIr
1.5911	21.7464	167	SIZE
0.23057	0.5235716	167	LEV

حيث logROA لوغاريتم معدل العائد على الأصول (تابع)، CIr نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل (مستقل)، SIZE حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

وتشير الإحصاءات الوصفية السابقة إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل CIr) بلغ (١,٩٩٧)؛ بما يدل على أن الدخل الشامل يعتبر ضعف صافي الدخل

(٩) يمثل مستوى المعنوية P-value أو ما يطلق عليه Asymp, Sig أصغر قيمة لرفض فرض العدم، فإذا كان مستوى دلالة الاختبار أصغر من دلالة فرض العدم، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل عند مستوى ثقة P-value -1.

(١٠) يوضح الملحق رقم (٣) التشغيل الإحصائي لاختبار فرض البحث.

تقريباً، وهو أكبر بكثير عن متوسط المتغير التابع $\log ROA$ (-0.273، 3)، مما يعني أن تأثير الدخل الشامل على معدل ROA جوهرياً مقارنة بصافي الدخل، كما يبين المتوسط وجود تحفظ في الإفصاح عنه. وقد بلغ الانحراف المعياري (الفرق بين أعلى وأدنى قيمة) للمتغير المستقل (0.145، 9)؛ وهو أعلى من المتوسط نفسه بما يشير لتشتت قيم العينة؛ ووجود اختلافات كبيرة بين الشركات المختلفة من قطاعات مختلفة.

ويتضح من الإحصاءات الوصفية السابقة أن متوسط متغير حجم الشركة SIZE (21,746) يشير لكبر حجم الشركات ومتوسط الأصول، وانخفاض الانحراف المعياري للمتغير يظهر انخفاض الاختلافات بين الشركات وقيم أصولها، لأن معظم شركات العينة شركات قابضة وكبيرة الحجم ومسجلة في مؤشر Egx100. وبالنظر للمتوسط الحسابي للمتغيرين (SIZE, LEV) والتي بلغت (21,746، 0.5235) على التوالي، والمتوسط الحسابي للمتغير التابع ($\log ROA$) (-0.273، 3)؛ يتبين قوة تأثير حجم الشركة على العائد على الأصول. وبشأن الرفع المالي؛ بلغ المتوسط وانحراف المعياري للمتغير (0.2305؛ 0.5235) على التوالي مما يظهر ارتفاع معدل الرفع المالي وكبر الاختلافات بين القطاعات بالنسبة للمديونية.

- مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون:

يوضح الجدول التالي معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتي كانت معنوية عند مستوى 5% أو أقل ومستوى ثقة 95%.

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين $\log ROA$ والمتغيرات المستقلة

LEV	SIZE	CIr	$\log ROA$	
-0.248	-0.013	-0.252	1.000	معامل $\log ROA$
0.030	0.049	1.000	-0.252	CIr
0.411	1.000	0.049	-0.013	SIZE
1.000	0.411	0.030	0.248	LEV
0.001	0.436	0.001		Sig $\log ROA$
0.348	0.263		0.001	CIr
0.000		0.263	0.436	SIZE
	0.000	0.248	0.001	LEV
167	167	167	167	N

حيث $\log ROA$ لوغاريتم معدل العائد على الأصول، CIr نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل، SIZE حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين المتغير التابع ($\log ROA$) والمتغير المستقل (CIr) بلغ -0.252، بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 0.001، وهو أقل من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط عكسي غير قوي ومعنوي. وتشير قوة علاقة الارتباط إلى أن المتغير المستقل من المتوقع أن يفسر جزءاً كبيراً من المتغير التابع، وبالتالي تؤثر نسبة الدخل الشامل تأثير جوهري على لوغاريتم معدل العائد على الأصول. كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير

الرقابي (SIZE) -0.13. بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 0.436، وهو أكبر من مستوى 5٪، وهو ما يعنى وجود ارتباط عكسي غير قوى وغير معنوي بين كلا المتغيرين. وأيضاً بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع (logROA) والمتغير الرقابي (LEV) -0.248، بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 0.001، وهو أقل من مستوى 5٪، وهو ما يعنى وجود ارتباط عكسي غير قوى ومعنوي.

أما بالنسبة لعلاقة المتغير المستقل (CIR) مع المتغيرات الرقابية، فقد بلغ معامل الارتباط بين كلا من (CIR, SIZE) 0.049، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.263، وهو أكبر من مستوى 5٪، وهو ما يعنى وجود ارتباط طردي غير معنوي. بينما معامل الارتباط بين كلا من (CIR, LEV) بلغ 0.030، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.348، وهو أكبر من مستوى 5٪، وهو ما يعنى وجود ارتباط طردي غير معنوي.

وبشأن العلاقة بين المتغيرات الرقابية، بلغ معامل الارتباط بين كلا من (SIZE, LEV) 0.411، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.000، وهو أقل من مستوى 5٪، مما يعنى وجود علاقة طردية متوسطة ومعنوية بين كلا المتغيرين وهي علاقة منطوقية.

ويخلص الباحث العلاقة بين متغيرات البحث (مصنوفة الارتباط) في الجدول التالي:

المتغير	LogROA	Cir	SIZE	LEV
LogROA	---	عكسية معنوية	عكسية غير معنوية	عكسية معنوية
Cir	عكسية معنوية	---	طرديّة غير معنوية	طرديّة غير معنوية
SIZE	عكسية غير معنوية	طرديّة غير معنوية	---	طرديّة غير معنوية
LEV	عكسية معنوية	طرديّة غير معنوية	طرديّة معنوية	---

- نتائج تحليل انحدار معدل العائد على الأصول على المتغيرات المستقلة واختبار الفرض الأول:

استهدف فرض البحث اختبار العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول، ويعرض الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث.

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث

Sig	T	standardized	Unstandardized		Model 1
		Beta	Std Error	B	
0.000	-4.065		1.027	-4.167	CONSTANT
0.001	-3.415	-0.249	0.008	-0.027	Cir
0.140	1.482	0.119	0.050	0.074	SIZE
0.000	-3.613	-0.289	0.344	-1.244	LEV

حيث $\log ROA$ لوغار يتم معدل العائد على الأصول، Cir نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل، $SIZE$ حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

وتبين نتائج تحليل الانحدار معاملات الانحدار ومستوى المعنوية وقيمة إحصائية t للمتغيرات المستقلة. حيث بلغ معامل الانحدار الخاص بالمتغير (Cir) -0.249، بإشارة سالبة وإحصائية t بقيمة -3.415 عند مستوى معنوية 0.001، وهو أقل من 5%، مما يعنى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول. كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في نسبة الدخل الشامل يؤدي إلى تغير مقداره -0.249، في معدل العائد على الأصول. وتشير هذه النتيجة إلى أن الدخل الشامل مؤشر يؤثر على أداء الشركة المالي.

كما بلغ معامل الانحدار الخاص بحجم الشركة $SIZE$ 0.119، بإشارة موجبة وإحصائية t بقيمة 1.482 عند مستوى معنوية 0.140، وهو أكبر من 5% مما يعنى وجود علاقة طردية غير معنوية بين حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول. كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في حجم الشركة يؤدي إلى تغير مقداره 0.074، في معدل العائد على الأصول. وتشير هذه النتيجة إلى أن حجم الشركة مؤشر غير هام وغير جوهري على ROA .

وأخيراً بلغ معامل الانحدار الخاص بالرفع المالي LEV -1.244، بإشارة سالبة وإحصائية t بقيمة -3.613 عند مستوى معنوية 0.000، وهو أقل من 5% مما يعنى وجود علاقة عكسية معنوية بين الرفع المالي ومعدل ROA . كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة الرفع المالي يؤدي إلى تغير مقداره -1.244، في معدل ROA .

ويخلص الباحث نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول والمتغيرات الرقابية في الجدول التالي:

نوع العلاقة	P-VALUE	معامل المتغير β	المتغير
عكسية معنوية	0.000	-4.167	Constant
عكسية معنوية	0.001	-0.027	Cir
طردية غير معنوية	0.140	0.074	SIZE
عكسية معنوية	0.000	-1.244	LEV

وبناءً على ما سبق، يتم قبول الفرض البديل، الذي ينص على: "يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل معنوياً على معدل العائد على الأصول".

ب- نتائج اختبار نموذج البحث الثاني (العلاقة بين الدخل الشامل ومعدل ROE_rank_df):

تتضمن نتائج اختبار النموذج الثاني بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البحث، ومصفوفة الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

- الإحصاءات الوصفية لنموذج البحث الثاني:

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث عن فترة البحث.

بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.

الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المتغير
0.9804	0.000	209	ROE_rank_df
8.17730	1.8130	209	Cir
1.70717	21.6295	209	SIZE
0.270980	0.55097	209	LEV

حيث ROE_rank_df لوغاريتم معدل العائد على حقوق الملكية (تابع)، Cir نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل (مستقل)، SIZE حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

وتشير الإحصاءات الوصفية السابقة إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (Cir) بلغ قيمة ١,٨١٣١ وهو أكبر من متوسط المتغير التابع ROE_rank_df (٠,٠٠٠)، ويشير ذلك إلى زيادة متوسط الدخل الشامل عن متوسط صافي الدخل، كما يظهر كبر الانحراف المعياري للمتغير المستقل (٨,١٧٧٣) ويبين كبر الاختلافات في نسبة الدخل الشامل بين الشركات في قطاعات مختلفة.

وبشأن متوسط حجم الشركة SIZE البالغ قيمة (٢١,٦٢٩٥)، يتبين كبر حجم الشركات وإجمالي أصولها، فهي شركات قابضة مجمعة ومسجلة في البورصة، وهذا المتوسط يبعد كثيراً عن متوسط المستقل Cir، مما يشير إلى ضعف تأثيره معنوياً على حجم الشركة. ويتضح من الإحصاءات السابقة أن المتوسط الحسابي للمتغيرين الرقابيين (SIZE, LEV) بلغ (٢١,٦٢٩٥، ٠,٥٥٠٩) على التوالي، بينما يبلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع ROE_rank_df قيمة (٠,٠٠٠)، وتشير هذه النتيجة إلى قوة تأثير حجم الشركة على العائد على حقوق الملكية. وفيما يخص الرفع المالي؛ بلغ المتوسط والانحراف المعياري للمتغير (٠,٥٥٩٧؛ ٠,٢٧٠٩) على التوالي مما يظهر ارتفاع معدل الرفع المالي وكبر الاختلافات بين القطاعات بالنسبة للمديونية.

- مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون:

يوضح الجدول التالي معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتي كانت معنوية عند مستوى ٥٪ أو أقل ومستوى ثقة ٩٥٪.

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين ROE_rank_df والمتغيرات المستقلة

LEV	SIZE	CIr	ROE_rank_df	
0.104	0.103	-0.052	1.000	معامل ROE_rank_df
0.036	0.054	1.000	-0.052	CIr
0.351	1.000	0.054	0.103	SIZE
1.000	0.351	0.036	0.104	LEV
0.066	0.069	0.228	0.228	Sig ROE_rank_df
0.304	0.219	0.219	0.069	CIr
0.000	0.000	0.304	0.066	SIZE
				LEV
209	209	209	209	N

حيث ROE_rank_df تحويلة الرتب لمعدل العائد على حقوق الملكية، CIr نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل، SIZE حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين المتغير التابع (ROE_rank_df) والمتغير المستقل (CIr) بلغ -0.052، بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 0.228، وهو أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط عكسي غير قوى وغير معنوي. ويشير ذلك لضعف علاقة الارتباط ومن المتوقع أن يفسر المتغير المستقل جزءاً صغيراً من المتغير التابع. كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير الرقابي (SIZE) 0.103، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.069، وهو أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط طردي غير قوى وغير معنوي بين كلا المتغيرين. وأيضاً بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع (ROE_rank_df) والمتغير الرقابي (LEV) 0.104، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.066، وهو أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط طردي غير قوى وغير معنوي.

أما بالنسبة لعلاقة المتغير المستقل (CIr) مع المتغيرات الرقابية، فقد بلغ معامل الارتباط بين كلا من (CIr, SIZE) 0.054، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.219، وهو أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط طردي غير معنوي. بينما معامل الارتباط بين كلا من (CIr, LEV) بلغ 0.036، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.304، وهو أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني وجود ارتباط طردي غير معنوي.

وبشأن العلاقة بين المتغيرات الرقابية، بلغ معامل الارتباط بين كلا من (SIZE, LEV) 0.351، بإشارة موجبة عند مستوى معنوية 0.000، وهو أقل من مستوى 5%، مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة ومعنوية بين كلا المتغيرين وهي علاقة منطوقية.

ويخلص الباحث العلاقة بين متغيرات البحث (مصنوفة الارتباط) في الجدول التالي:

LEV	SIZE	Cir	LogROA	المتغير
طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	عكسية غير معنوية	---	LogROA
طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	---	عكسية غير معنوية	Cir
طردية معنوية	---	طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	SIZE
---	طردية معنوية	طردية غير معنوية	طردية غير معنوية	LEV

- نتائج تحليل انحدار العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة واختبار الفرض الثاني:

استهدف فرض البحث اختبار العلاقة بين الإفصاح عن نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويعرض الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث.

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث

Sig	T	standardized Coefficients	Unstandardized coefficients		Model 1
		Beta	Std Error	B	
0.205	-1.270		0.880	-1.117	CONSTANT
0.397	-0.849	-0.059	0.008	-0.007	Cir
0.291	1.059	0.078	0.042	0.045	SIZE
0.286	1.069	0.079	0.267	0.286	LEV

حيث ROE_rank_df تحويلة الرتب لمعدل العائد على حقوق الملكية، Cir نسبة الدخل الشامل لصافي الدخل، $SIZE$ حجم الشركة، LEV معدل الرفع المالي.

وتبين نتائج تحليل الانحدار معاملات الانحدار ومستوى المعنوية وقيمة إحصائية t للمتغيرات المستقلة. حيث بلغ معامل الانحدار الخاص بالمتغير (Cir) -0.059، بإشارة سالبة وإحصائية t بقيمة -0.849، عند مستوى معنوية 0.397، وهو أكبر من 5%، مما يعني وجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في نسبة الدخل الشامل يؤدي إلى تغير بسيط أو منعدم مقداره -0.007 في معدل العائد على حقوق الملكية. وتشير هذه النتيجة إلى أن الدخل الشامل لا يؤثر على أداء الشركة المالي.

كما بلغ معامل الانحدار الخاص بحجم الشركة $SIZE$ 0.078، بإشارة موجبة وإحصائية t بقيمة 1.059، عند مستوى معنوية 0.291، وهو أكبر من 5% مما يعني وجود علاقة طردية غير معنوية بين حجم الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره

درجة معيارية واحدة في حجم الشركة يؤدي إلى تغير مقداره ٠,٠٤٥ في معدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم يعتبر حجم الشركة مؤثر غير جوهري بالنسبة ل ROE.

وأخيراً بلغ معامل الانحدار الخاص بالرفع المالي LEV ٠,٢٨٦، بإشارة موجبة وإحصائية t بقيمة ١,٠٦٩ عند مستوى معنوية ٠,٢٨٦، وهو أكبر من ٥٪ مما يعني وجود علاقة طردية غير معنوية بين الرفع المالي ومعدل ROE. كما تشير قيمة B إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة الرفع المالي يؤدي إلى تغير مقداره -١,٢٤٤ في معدل ROE.

ويلخص الباحث نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات الرقابية في الجدول التالي:

نوع العلاقة	P-VALUE	معامل β	المتغير
عكسية غير معنوية	0.205	-1.117	Constant
عكسية غير معنوية	0.397	-0.007	Cir
طردية غير معنوية	0.291	0.045	SIZE
طردية غير معنوية	0.286	0.286	LEV

وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرض البديل، الذي ينص على: "يرتبط الدخل الشامل معنوياً بمعدل العائد على حقوق الملكية".

٦-٣- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

استهدفت البحث اختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الأداء المالي (متمثلاً في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية). وفي سبيل ذلك؛ اشتملت البحث على شقين، يمثل أحدهما الشق النظري، بينما يمثل الآخر الشق التطبيقي. ويمكن بلورة نتائج البحث، بشقيه، والإجابة على أسئلته على النحو التالي:

- **ركز السؤال الأول للدراسة على مفهوم الدخل الشامل وقياس عناصر الدخل الشامل الآخر وطريقة الإفصاح.** وتمت الإجابة على هذا السؤال، حيث خلص الباحث إلى اتفاق جميع الهيئات المهنية والدراسات السابقة على تعريف الدخل الشامل بأنه التغير في حقوق الملكية للشركة خلال فترة زمنية وذلك ناتج عن عمليات وأحداث ناتجة عن نشاط الشركة وليس له علاقة بملакها، بحيث أنه يشمل كافة بنود الإيرادات والمصروفات سواء كانت مستمرة أو لا.

كما خلص الباحث إلى وجود قائمتين تعبر عن الأداء المالي للشركة: الأولى قائمة الدخل متضمنة كافة إيرادات ومصروفات الفترة، والثانية قائمة الدخل الشامل مشتملة على بنود الدخل الشامل الآخر (وهي المكاسب والخسائر الاكتوارية أو المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم بالعملة الأجنبية أو المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، أو مكاسب وخسائر التحوط للتدفقات النقدية). ويمكن عرض الدخل الشامل حسب المعيار الدولي بطريقتين

(بقائمة الدخل أو بقائمة منفصلة)، لكن المعيار المصري ألزم الشركات بالإفصاح عنه بقائمة منفصلة.

• بشأن السؤال الثاني والثالث الخاص بالعلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي، خلص الباحث إلى إمكانية استخدام التحليل المالي بهدف معرفة الوضع المالي للشركة، ومعرفة اتجاهات أداء الشركة، والحكم على كفاءة الإدارة. وهناك أدوات كثير للتحليل المالي أهمها التحليل الأفقي والتحليل الرأسي وتحليل النسب المالية.

وتوصل الباحث بشأن الفرض الأول إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول، ومن ثم يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم القائل: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الدخل الشامل على معدل العائد على الأصول"

كما توصل الباحث بشأن الفرض الثاني إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الدخل الشامل ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم يتم قبول فرض العدم القائل: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الدخل الشامل على معدل العائد على حقوق الملكية"، وأن الدخل الشامل ليس له تأثير على الأداء المالي. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية المحسوب باستخدام صافي الدخل والمعدلات المحسوبة باستخدام الدخل الشامل.

6-3-1- توصيات البحث:

- وفقا لما انتهى إليه البحث من نتائج، وفي حدود أهدافه ومشكلته، يوصى الباحث بما يلي:
- ضرورة المزج بين الأساليب الوصفية والكمية عند التنبؤ بالأداء المالي والتدفقات النقدية المستقبلية والدخل المستقبلي وأسعار وعوائد الأسهم.
- ضرورة على واضعي المعايير في مصر إعادة النظر في قياس القيمة العادلة لعناصر الدخل الشامل الآخر حتى تكون ذات مصداقية عالية، ويفضل إسناد قياس القيمة العادلة إلى متخصصين من داخل الشركة بسبب الخبرة السابقة، مع ضرورة الاطلاع باستمرار على تحديثات المعايير بشأن الدخل الشامل.
- ضرورة على المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية الأخذ في الاعتبار معلومات الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- يجب على الباحثين وطلاب الدراسات العليا إجراء المزيد من البحوث حول اختبار العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ونسب مالية أخرى بخلاف العائد على الأصول أو حقوق الملكية، والتنبؤ ببنود أخرى خلاف التدفقات المستقبلية والدخل المستقبلي.
- ضرورة على أقسام المحاسبة بكليات التجارة أن تقوم بتطوير المقررات الدراسية في مجال المحاسبة المالية، لتدريس المحاسبة عن الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر.

٦-٣-٢- مجالات البحث المقترحة:

- يُعتقد بأهمية البحوث المحاسبية مستقبلاً في المجالات التالية:
- اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل.
- اختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الآخر على المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات.
- أثر محاسبة القيمة العادلة لعناصر الدخل الشامل الآخر على التنبؤ بالعوائد المستقبلية وذلك بالتطبيق على الشركات العائلية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، رحمة المولى. ٢٠١٢. "أثر التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي: دراسة حالة البنك الزراعي السوداني للفترة من ٢٠١١-٢٠١٢". رسالة ماجستير غير منشورة-كلية العلوم الإدارية-جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.
- الرويضان، عبدالباسط مفلح. ٢٠١٥. "أثر الدخل الشامل الآخر وفقاً لمدخل محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة-كلية العلوم الإدارية والمالية-جامعه الإسراء الخاصة بالأردن.
- حسين، محمد إبراهيم محمد. ٢٠١١. "في ضوء إصدارات الهيئات المهنية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة-جامعه عين شمس (٣): ٣٠٢-٣١٧.
- خميس، حسن كامل فرج. ٢٠١٨. "اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة". مجلة الفكر المحاسبي-كلية التجارة-جامعه عين شمس ٢٢(١): ٨٦-١٢٢.
- صالح، رضا إبراهيم؛ نخال، أيمن محمد؛ أحمد، حسن يوسف. ٢٠١٩. "أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع دراسة تطبيقية". مجله الدراسات التجارية المعاصرة-كلية التجارة-جامعه كفر الشيخ (٨): ٣٠٠-٣٥٠.
- عاشور، عمار محمد. ٢٠١٧. "الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الآخر على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة-كلية إدارة الأعمال-جامعه الشرق الأوسط.
- مسلم، إيمان مروان. ٢٠١٨. "أثر بنود الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة-كلية الأعمال-جامعه الشرق الأوسط.
- معايير المحاسبة المصرية. ١٩٩٧. "قرار وزير الاقتصاد رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم". جريدة الوقائع المصرية-ملحق للجريدة الرسمية-العدد (١٥٠) تابع(ب).

- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. "قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بتعديل المعايير المحاسبية المصرية". جريدة الوقائع المصرية-ملحق للجريدة الرسمية-العدد (١٥٨) تابع (أ).
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. المعيار المحاسبي المصري المعدل. "إطار إعداد وعرض القوائم المالية". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥. القاهرة.
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل. "عرض القوائم المالية". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل. "عرض القوائم المالية". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) المعدل. "قائمة التدفقات النقدية". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) المعدل. "الأدوات المالية-العرض". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) المعدل. "الأدوات المالية-الاعتراف والقياس". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٨) المعدل. "مزايا العاملين". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. ٢٠١٩. المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) المعدل. "الأدوات المالية". معايير المحاسبة المصرية. الهيئة العامة لسوق المال. قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩. القاهرة.
- نوبي، حازم محفوظ. ٢٠١٩. "مدى أفضليه صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسي لأداء الشركة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". مجله المحاسبة والمراجعة-كلية التجارة-جامعه بني سويف (١): ٣٩-٩٢.
- يونس، نجاة محمد مرعي. ٢٠١٧. "استخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات المستثمرين دراسة تطبيقية". مجله الفكر المحاسبي-كلية التجارة-جامعه عين شمس (٣): ٢١-١١١١.

يونس، نجاة محمد مرعي. ٢٠١٩. "تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية الأعمال-جامعه جده* (١): ١٦٩-٢١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Acar, M., & S. Karacaer. 2017. "Comparing the Usefulness of Net Income versus Comprehensive Income in Terms of Firm Performance: Borsa Istanbul Case". **International Review of Economics and Management** 5(4): 97-118.
- Agostini, M. 2014. "Presentation of Other Comprehensive Income: Is There a Relationship with the Total Amount, the Sign and the Volatility of such Accounting Items?". **Working Paper**.
- Anderson, J., Cao, Y., Riedl, E. J., & Song, S. X. (2023). Other comprehensive income, its components, and analysts' forecasts. *Review of Accounting Studies*, 28(2), 792-826.
- Athori, A., & Kusuma, M. (2023). Effect of Others Comprehensive Income on Company Value by Mediation of Retained Earnings: Evidence From Indonesia. *JCA (Jurnal Cendekia Akuntansi)*, 4(2), 141-161.
- Biddle, C., & C. Jong-Hag. 2006. "Is Comprehensive Income Useful?". **Journal of Contemporary Accounting and Economics** (2):1-30.
- Dastgir, M., & A. Velashani. 2008. "Comprehensive Income & Net Income as a Measure of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect". **European Journal of Economics, Finance & Science** 12(1): 123-133.
- Fernández, F., M. Carro-Arana. 2010. "Effects of Comprehensive Income on ROE in a Context of Crisis: Empirical Evidence for IBEX-35 Listed Companies 2004- 2008". **International Business and Economics Research Journal** 9(1): 89-100.
- Gazzola, P., & S. Amelio. 2014. "Is Total Comprehensive Income or Net Income Better for the Evaluation of Companies' Financial Performance?". **Ekonomická Revue– Central European Review of Economic Issues** 17: 39-51.
- Günther, R. 2015. "Value Relevance of Other Comprehensive Income under IFRS". PhD Dissertation, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs-University of St. Gallen, Available at <https://www.ehelvetica.nb.admin.ch/api/download/urn%3Anbn%3Ach%3Abel-465113%3Adis4386.pdf/dis4386.pdf>
- Jaarat, K. 2017. "The Impact of Other Comprehensive Income on Financial Performance". **Journal of Business Studies Quarterly** 8(4): 109-122.

- Jahmani, Y., H. Choi, Y. Park & G. Wu. 2017. "The Value Relevance of Other Comprehensive Income & Its Components". **Accounting Taxation** 9: 1-11.
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, & M. Shehata. 2009. "Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada". **Journal of Accounting and Public Policy** 28: 349-365.
- Marchini, P., & C. D' Este. 2015. "Comprehensive Income and Financial Ratios: Which Potential Effects on ROE & on Firm's Performance Evaluation?". **Procedia Economics and Finance** 32: 1724-1739.
- Ngmenipuo, I., & O. Issah. 2015. "The Impact of Comprehensive Income Reporting on Financial Performance of Ghanaian Firms with Public Accountability". **International Journal of Economics, Commerce and Management** 3(3): 1-12.
- Nugraha, O. T. (2024). Other Comprehensive Income in the International Financial Reporting Standards: A Literature Review. **Jurnal Akuntansi Kontemporer**, 16(1), 01-12.
- Obradović, V., & V. Karapavlović. 2017. "Financial Reporting of Comprehensive Income in the Food and Beverage Sector in the Republic of Serbia". **Economics of Agriculture** 64(1): 113-128.
- Özcan, A. 2016. "How well does Comprehensive Income Measure Future Firm Performance compared to Net Income? Evidence from Turkish Listed Firms". **Business & Management Studies: An International Journal**. 3(3): 309-326.
- Saeedi, A. 2008. "Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance". **European Journal of Scientific Research** 19(3): 469-481.
- Sajnog, A. 2017. "The Role of Comprehensive Income in Predicting Banks' Future Earnings Based on the Practice of Banks Listed on the Warsaw Stock Exchange". **Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy** 12(3): 485-500.
- Warzocha, G. 2018. "Annual Financial Statements, the Importance of Other Comprehensive Income". **Financial Sciences Nauki O Finansach** 23(2): 90-101.